

درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣ م

إعداد: د. هيثم محمود عبد الله بني عطا

رئيس قسم العلوم المالية والإدارية/ كلية عجلون الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣ م. تم استخدام المؤشرات المالية الخاصة بحجم التداول وعدد الأسهم والقيمة السوقية، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وصافي التسهيلات الائتمانية، وتحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، وأظهرت النتائج وجود أثر للمتغير المستقل (صافي التسهيلات الائتمانية) على (حجم التداول، وعدد الأسهم والقيمة السوقية)، حيث كان الأثر الأكبر لصافي التسهيلات الائتمانية على القيمة السوقية. ثم الأثر لمتغير صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على القيمة السوقية، كما أظهرت وجود أثر ولكن قليل جداً لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على عدد الأسهم.

Abstract:

The scope of the contribution of Jordanian banking sector to Amman stock exchange for the period 2000 - 2013

This study aimed at examining the scope of the contribution of Jordanian banking sector to Amman stock exchange for the period 2000-2013. The financial indexes related to trading value; the number of shares and the market value; the net cash flows from the financial and investment activities; and the analysis of the data with (SPSS) software. The results showed the presence of an effect for the independent variable (net credit facilities) on the (trading value, the number of shares, and the market value). The greatest effect was related to the effect of net credit facilities on market value. Then an effect for the variable of net cash flows from investment and funding activities on the market value. The results showed also a low effect of the net monetary flow from financial and investment activities on the number of shares.

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي الأردني خلال العقود القليلة رائد التنمية الاقتصادية والممول الرئيسي لمختلف فئات المجتمع الأردني من أفراد وشركات صغيرة ومتوسطة وكبرى وحكومية، حيث حققت موجودات المصارف العاملة نمواً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠١- تشرين الثاني ٢٠١٢)، وتشكل موجودات المصارف العاملة في الأردن حوالي ١٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، مما يعبر عن عمق القطاع المصرفي الأردني ويعكس دوره المحوري للاقتصاد الوطني، وهو مؤشر على أن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على المصارف، وقد كانت المصارف في الأردن سباقة لتبني آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من خلال استخدامها لمنظومة من الوسائل التقنية الحديثة عالية الأمان الأمر الذي مكنها من توفير خدماتها المصرفية كخدمات الصراف الآلي والبطاقات البلاستيكية والبطاقات الذكية

والخدمات المصرفية عبر الانترنت وعبر الهاتف وغيرها. كذلك تلعب المصارف العاملة في الأردن دوراً مهماً على صعيد التوظيف والتدريب (قندج، ٢٠١٣، ص ٣). وللأسواق المالية دور مؤثر وإيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوجيهها إذا توافرت البيئة المناسبة لانطلاقته، حيث يشهد العصر الحالي اتساع في وتيرة النشاط الاقتصادي الأمر الذي يزيد من ضرورة وجود أسواق مالية كبيرة تتيح لكبار وصغار المستثمرين تحقيق الأرباح، وذلك يقتضي أن تتوافر معلومات حول الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق حتى تتصف السوق بالكفاءة، خاصة وأن أسعار الأوراق المالية تتقلب قيمتها من سنة إلى أخرى، ومن فترة لفترة وتتأثر في كثير من الأحيان بالبيانات والمعلومات حول ظروف السوق لتنعكس مباشرة وبسرعة في أسعار الأوراق المالية المتداولة (صالح وفريدة، ٢٠٠٩، ص ١٨١). وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يمثل ركناً مهماً في الاقتصاد، لذلك اهتمت معظم البلدان بوضع سياسات وتشريعات تنظم مجالات النشاط المتعلقة بكافة أنواع المصارف المكونة للقطاع المصرفي، ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم وبدرجة كبيرة في السوق المالي ورفع كفاءته (العريبد، ٢٠٠٢، ص ٣٢).

مشكلة الدراسة:

يعمل القطاع المصرفي الأردني على دعم الاستثمارات الأجنبية لتوفير موارد مالية إضافية في السوق المالي لتغطية احتياجات التنمية المحلية، حيث أن للقطاع المصرفي الأردني أهمية كبيرة في جذب المدخرات كمصدر داخلي للتمويل، وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة الأكثر كفاءة وربحية، وفي ظل الأزمة المالية العالمية وما توجهه الأسواق المالية من تحديات وصعوبات ظهرت مشكلات عديدة للقطاعات المختلفة في الأردن، وخاصة فيما يتعلق بتحديات الطاقة. فالقطاع الصناعي والخدمي يواجه مشكلات وانكماشاً ملحوظاً وتراجعاً في دوره في بورصة عمان، إلا أن القطاع المصرفي الأردني ما زال يحظى بنوع من الاتزان في درجة تأثيره على البورصة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ولكن هل يمكنه الاستمرار في الحفاظ على دوره الفعال في ضوء مؤشرات

الانكماش الاقتصادي في الأردن، حيث أن إجراءات الحكومة الأردنية فيما يتعلق بالضريبة وتحرير الطاقة وإعادة الهيكلة للقطاع العام أضافت عبئاً على القطاعات الصناعية والخدمية، وبما أن القطاع المصرفي الأردني ما زال يلعب الدور الأبرز في الاقتصاد المحلي الأردني، وإذا ما حدث له أي انتكاسة ربما تتسبب في تعميق التحديات. الاقتصادي لسنوات مقبلة عديدة، لذلك برزت مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م والتي تعتبر متنبأً قويا عن أوضاع القطاع المصرفي في الفترة القادمة، ودرجة مساهمته في التنمية الاقتصادية في الأردن.

أهمية الدراسة: برزت أهمية الدراسة في الكشف عن درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م، ومدى احتفاظه بالتأثير على التنمية الاقتصادية لفترات مقبلة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هناك درجة واضحة في مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م. ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١. هناك درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.
٢. هناك درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.
٣. هناك درجة لمساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م، من خلال التعرف على مدى تأثير القطاع المصرفي على حجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية والتدفقات النقدية في بورصة عمان للأوراق المالية.

التعريفات الإجرائية:

السوق المالي: هو المكان الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات ببيعاً وشراءً، بحيث تشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية، إلى وحدات الاستثمار (الرفاعي وبالعربي، ٢٠٠٢، ص ٤٢).

الودائع: هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساوٍ لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها (شبير، ٢٠٠٧، ص ٥٦).

التسهيلات الائتمانية: هي الثقة التي توليها المنشأة لزيونها، في إتاحة مبلغ معين من المال، لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة محددة ويتم السداد فيها بشروط محددة، مقابل عائد مالي يتفق عليه (الشويهي، ٢٠٠٣، ص ٢٧).

التدفقات النقدية: هي المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمصرف خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية للأرصدة النقدية أول وآخر الفترة (حمزة، ٢٠١٢، ص ٤٢).

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في تطبيق الدراسة على القطاع المصرفي الأردني.
الحدود الزمانية: تتمثل بتطبيق الدراسة الميدانية على البيانات المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة الصادرة عن بورصة عمان للفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٣م).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

يقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، حيث يعتبر تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول، لذلك حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة، لما يقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل

لاستثمارات الدول، كما ويعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية، تؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات (الفرأ، ٢٠١١، ص ٦٦).

هيكلية النظام المصرفي: يعد الجهاز المصرفي القاعدة الأساسية التي تركز عليها عملية النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، ويتألف النظام من (عودة، ٢٠٠٧):

١. سلطة النقد: السلطة التي تعمل بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي بين الدول، حيث تتمتع هذه السلطة بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية.
٢. المصارف العاملة: هي المصارف التي يتم إعادة افتتاح أفرعها التي كانت تعمل في المناطق التابعة لها، أو يتم الترخيص لفروع جديدة.
٣. الخدمات التي يقدمها المصارف: هي الخدمات التي تشمل قبول الودائع بفوائد أو بدون فائدة، وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة أو غير المباشرة، كما تعمل الخدمات على تحويل الأموال وبيع العملات الأجنبية، وإصدار بطاقات الائتمان والدفع، كما تقوم بتقديم الخدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات الاستعلام للزبائن والمحفظة والاستثمار.

مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي:

تتمثل مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي بما يلي: أولاً: مؤشرات كفاية رأس المال: وهو نسبة رأس المال إلى المخاطرة، أي أنها العلاقة بين رأس المال المصرفي والمخاطر المحيطة بوجودات المصرف وأي عمليات أخرى. ثانياً: مؤشرات جودة الأصول: يدل هذا مؤشر على التحسن الكبير في جودة المحفظة الائتمانية، وترشيد القرار الائتماني، بحيث يعكس مدى تحوط السياسات الائتمانية عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان (عودة، ٢٠١١، ص ٢٠). ثالثاً: مؤشرات السيولة: بمعنى أن المؤشرات لا تزال تشكل نسبة جيدة من مجموع الأصول في القطاع المصرفي، مما يدل على قدرة

القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، وضمان عدم تعرضه لأزمات مالية مثل انعدام السيولة التي تعتبر من أكبر المخاطر على القطاع المصرفي. رابعاً: مؤشرات الربحية: هي نسبة تعكس تحسن كفاءة القطاع المصرفي في استخدام أصوله، أي أن مصدر الزيادة في أرباح المصارف يؤدي إلى تحقيق أوراق الدين المالية والاستثمارات دخلاً صافياً (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٠، ص ٣).

الرقابة المصرفية:

عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح، وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره، كما وتعتبر مجموعة من الإجراءات يقوم بها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية وتقييم أداء القطاع المصرفي بهدف تحديد المشاكل التي يعاني منها، وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لنفاذي تفاقم تلك المشاكل أو تكرارها وذلك لتحقيق الثقة في الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين (عقبة وغنام، ٢٠٠٥، ص ٩).

الأجهزة الرئيسية للرقابة المصرفية:

تخضع أجهزة الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها لجهات متخصصة تكون: أجهزة الرقابة الداخلية: هي جهات تقنية عليا تابعة لإدارة البنك تتولى مهمة الرقابة الداخلية، وتعد تقارير ترفع إلى مجلس إدارته، أو مديره العام، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الداخلي للبنك ليتم متابعة التوصيات والنتائج التي تصدر عن تلك التقارير (مسدور، ٢٠١٠، ص ٣). وأجهزة الرقابة الخارجية: وهذه الأجهزة تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية حسب ما تنص عليه قوانين البلد، وأيضا يمكن أن توكل لمحافظي الحسابات القانونيين المستقلين غير المرتبطين بإدارة البنك والذين يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين.

الشفافية والإفصاح للقطاع المصرفي وأهميتها:

يعد مبدأ الشفافية والإفصاح للمصارف بأنه نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء في المصرف، كما يعتبر الاستقرار المالي بأنه مبدأ متمثل في الشفافية والإفصاح أساساً للمصارف والشركات المالية وأمراً ملحاً لأنه يعتبر من صميم العمل المصرفي، إذ انه يتعامل بأموال المودعين وعلى اطلاع تام بأعمالهم وأسرارهم، لذلك فإن تطبيق الشفافية والإفصاح عن المصارف يعد جزءاً من نظام المصرف نفسه، مما يلزم على المصارف بأن تطور أنظمة فيها، من أجل تطوير إستراتيجيتها وآلياتها في صنع القرار بالكيفية والسرعة في التعامل، كما يعتبر توفير المعلومات والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب وتطبيق المعايير المحاسبية وعلى رأسها المعايير التي يتم وضعها للرقابة على المصارف وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية (Jiangli et, al, 2004 , p93).

مفهوم بورصة عمان للأوراق المالية:

هو المكان الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيع وشراء حيث أنها تشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية من أفراد ومؤسسات إلى وحدات الاستثمار (الرفاعي، وبالعربي، ٢٠٠٢، ص٤٢). وهو نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مال معين، إذ يتمكن المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق (البورصة) عن طريق الشركات العاملة، ومع نمو شبكات ووسائل الاتصال أدى إلى التقليل من أهمية التواجد في الأسواق المالية، مما سمح بالتعامل من خارج السوق خلال الشركات المنتشرة في مختلف الدول (Rousseau, Wachtel,) (2005).

أهمية البورصة (الأسواق المالية): تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجود أساس لتسد حاجات المتعاملين، حيث تعمل على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب والعرض، ففتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات، وتزداد أهميتها بتحديد ضرورياتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي تعتمد فيها المبادرة (Hussein, 2006, p20). وتعمل أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في جذب

الفائض من رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد، حيث تعمل على تحول من مال عاطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدور الاقتصادي من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية، كما تعمل أيضاً على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من الأسهم والسندات المملوكة للمشروع (Levine, 2004).

أنواع الأسواق الأوراق المالية:

تمثل أسواق الأوراق المالية حجر الأساس بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي ويشمل من حيث الأساس كل من أسواق النقود وأسواق رؤوس الأموال.

١. **الأسواق الأولية:** يعد هذا النوع من الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين قصيرة الأجل، حيث تدخل فيها المؤسسات المصدرة للأوراق المالية بائعة لها، و تتشا فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية وبين المقرض، وتتمو أسواق الأوراق المالية عادة بتداول أدوات أسواق النقود الأخرى كالودائع بين المصارف، والحوالات المصرفية المقبولة، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية التي تصدرها الشركات غير المالية، ويتم التعامل في الأسواق الأولية عن طريق توجيه دعوة لعامة المستثمرين لفئة معينة ذلك في أسهم الشركة أو لفئة معينة لزيادة رأس مال الشركة القائمة (الميداني، ٢٠٠٢، ص ٤).
٢. **أسواق رؤوس الأموال:** وتمثل الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين (السندات) طويلة الأجل، أي إنها تشمل أدوات (الأسهم، والرهن العقاري، وسندات الشركات المساهمة، وتوفر أسواق رؤوس الأموال الموارد المالية عن طريق طرح أسهم ملكية الشركات للقروض طويلة الأجل من خلال إصدار السندات للقطاع الحكومي وقطاع الشركات على حد سواء، حيث أن هذه الأسواق تؤدي إلى تفعيل تعبئة وتخصيص الموارد المالية القابلة للاستثمار عن طريق مجموعة من الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين (الرفاعي، بالعربي، ٢٠٠٢، ص ٤٦).

٣. بنوك الاستثمار: تعد من مؤسسات الوساطة المالية التي تحدد أماكن وجود الموارد المالية وتجميعها لتعرضها لعملائها بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة، ومن مهام بنوك الاستثمار المساهمة في إصدار الأوراق المالية وطرحها للجمهور للاكتتاب. ويعمل بنك الاستثمار كوسيط بين جمهور المستثمرين الذين يحملون أوراق مالية معينة والجهة التي قامت بإصدارها، كما يقوم البنك أحياناً لشراء إصدار الأوراق المالية بأكملها من جهة الإصدار ليقوم بعد ذلك ببيعها للجمهور (الأخرس، ١٩٩٩، ص ١٠٩).

صعوبات تواجهها البورصة (أسواق الأوراق المالية):

بالرغم من وجود الإصلاحات التي عرفتها الأسواق المالية العربية تماشياً مع التطورات التي يعرفها النظام المالي العالمي، إلا أنها لا تخرج عن نطاق كونها أسواقاً نامية، حيث تواجه الأسواق مجموعة من الصعوبات وتتمثل في النقاط التالية:

١. صعوبات تنظيمية وتشريعية وهيكلية: حيث تواجه الأسواق صعوبات تنظيمية تتعلق بهيكلها السوقي، مما يحول دون تطورها لعدم قدرة بعض قوانين ولوائح أسواق الأوراق المالية والتي تم إعدادها، وكثرة إصدار القرارات، واختلاف الجهات القائمة على تنفيذها أدى إلى اعتراض عمل هذه الأسواق في الكثير منها.

٢. قصور آليات العمل بالأسواق المالية العربية: حيث تواجه صعوبات في عدم توفر شركات صانعة الأسواق مما يؤدي إلى تقلب شديد في الأسعار، وبالتالي تقلب حجم التداول، وعدم الكفاءة في التعامل بالأوراق المالية، وعجزهم في إعطاء المشورة للمشتريين (صالح وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٩٠).

٣. صعوبات تتعلق بالإطار الاقتصادي: تؤدي أسواق الأوراق المالية العربية دوراً محدوداً في توفير السيولة، نظراً لضيقها ومحدودية الأدوات المتداولة فيها، أي أن ضعف الطلب على الأوراق المالية المتداولة لانخفاض عوائدها، وميل الأفراد نحو الاستثمار المصرفي بعيداً عن أسواق المال وما يصاحبها من تقلبات في الأسعار (بوكساني رشيد، ٢٠٠٦، ص ٢٧١).

كفاءة سوق الأوراق المالية:

تتمثل كفاءة سوق الأوراق بسعر الأسهم التي تنعكس على توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر المحيطة بها، حيث أن قرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، ويعتبر قرارات المستثمرين المحترفين بأنها ستقوم بدفع الأسعار نحو القيمة الحقيقية، أي أن يكون كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة ولا مبالغة فيها (متنى، ٢٠٠٥، ص ٤).

خصائص كفاءة البورصة (أسواق الأوراق المالية): تتميز كفاءة الأسواق الأوراق بمجموعة خصائص منها: أن المتعاملين في تلك السوق يتصفون بالرشادة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة. وأن المعلومات متاحة للجميع من مقرضين، ومستثمرين، والجهات الحكومية، ومراقبي الحسابات دون أي تكلفة، يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء الشركات. ووجود حرية تامة في تداول الأوراق المالية بدون أي قيود ضريبية كما لا تفرض عليهم أي تكلفة تداول. ووجود عدد كبير من المتعاملين مما يؤدي لعدم قدرة أي مستثمر على التأثير بمفرده على الأسعار في تلك السوق (مطوع، ٢٠٠١، ص ٣٦٨):

ثانياً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (عمر، ٢٠٠٩): هدفت التعرف على دور أسواق الأوراق المالية العربية في تفعيل النمو الاقتصادي والتعرف على واقع حال سوق الأوراق المالية والخطوات المتخذة في طريق الإصلاح والتغيير والتطوير، ثم القياس التجريبي لتأثير العوامل المتحركة في سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي. وتم الاعتماد على البيانات المالية التي ينشرها البنك الدولي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. وتوصلت إلى أن قدرة سوق الأوراق المالية محدودة في خلق معلومات المستثمرين عن النشاط وذلك بسبب غياب الشفافية، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي تتطلب تحرير الاستثمار الأجنبي.
٢. دراسة (عباد، ٢٠٠٩): هدفت التعرف على أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الأزمة على القطاع المصرفي الأردني محدوداً وذلك جراء ما تمتلكه من خبرات وتجارب

مميزة، ولأن الجهاز المصرفي لا يعاني من نقص في السيولة وإنما لديه سيولة فائضة، وأن أداء الجهاز المصرفي مستقر من ناحية بنسبة كفاية رأس المال، حيث تبلغ فعليًا للمصارف الأردنية 18% وهي بذلك أعلى من متطلب البنك المركزي الأردني وأعلى من المعايير الدولية وفق اتفاق بازل.

٣. دراسة (الفرا، ٢٠١٢): هدفت التعرف على دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١م)، وتعرف أهمية القطاع المصرفي ومدى مساهمته في الاقتصاد وتحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي، أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، وتبين أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة في الائتمان المصرفي بنسبة 1.56% في المقابل إذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة 1% فإن ذلك يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.19% فقط. أي أن الائتمان المصرفي يؤثر إيجابيا ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤. دراسة (Sanusi, 2011): هدفت التعرف على أثر القطاع المصرفي على التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية تشجع على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك لمنع الوقوع في أزمات تعيق الاستثمار ونقل التكاليف، وأظهرت أثر كبير للقطاع المصرفي في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال قيامه بمهمة الوساطة المالية.

٥. دراسة (Murry, 2009): هدفت التعرف على دور القطاع المصرفي في ليبيا في تشجيع وزيادة حجم النمو الاقتصادي في الدولة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة لإثبات فرضياتها، وأظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي وحجم النمو الاقتصادي.

٦. دراسة (Taghipour, 2008): هدفت التعرف على دور القطاع المصرفي في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي في إيران من خلال القنوات التحويلية المالية من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الإيراني، واستخدم تحليل سلاسل

زمنية باستخدام اختبار جازنر، وتوصلت إلى أن هناك أثرا كبيرا للبنوك على حجم النمو الاقتصادي، وبالتالي حجم الاستثمار في إيران، وذلك من خلال زيادة حجم التراكم الرأسمالي والذي يمكن الاقتصاد من الوصول لحجم الاستثمار الأمثل.

عرض النتائج واختبار الفرضيات:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي هدفت التعرف على درجة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على فرضيات الدراسة.

جدول (١): معاملات الارتباط لاختبار K-S لفحص التوزيع الطبيعي:

الدلالة الإحصائية	قيمة Z	السلبي	الإيجابي	المجال
0.000	4.887	-0.294	0.349	ودائع عملاء
0.000	5.016	-0.333	0.358	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
0.000	4.674	-0.300	0.334	صافي التسهيلات الائتمانية
0.000	3.449	-0.216	0.246	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
0.000	3.944	-0.282	0.247	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
0.000	3.943	-0.219	0.282	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
0.000	5.318	-0.380	0.325	حجم التداول
0.000	3.417	-0.244	0.213	عدد الأسهم المتداولة
0.000	5.636	-0.349	0.403	القيمة السوقية

يظهر من جدول (١) أن قيم (Z) تراوحت بين (٣,٤٤٩-٥,٦٣٦)، وأن أعلاها لمجال القيمة السوقية، وأدناها لمجال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وهي قيم مقبولة لتحقيق أغراض الدراسة.

جدول (٢): معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابعة:

التدفقات النقدية			صافي التسهيلات الائتمانية	الودائع		المتغير التابع المستقل
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	ودائع عملاء	
0.274(**)	-0.217**	0.017	0.626**	0.640**	0.599**	حجم التداول
0.077	-0.236**	0.171*	0.380**	0.288**	0.342**	عدد الأسهم المتداولة
0.154*	-0.439**	0.308**	0.877**	0.850**	0.851**	القيمة السوقية

يظهر من الجدول (٢) أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٠٧٧-٠,٨٧٧)، وكان أعلى معامل ارتباط بين القيمة السوقية وصافي التسهيلات الائتمانية، وأدناها بين عدد الأسهم المتداولة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

جدول (٣): قيم (Tolerance&VIF) للمتغيرات المستقلة:

VIF	Tolerance	المجال
7.650	0.131	ودائع عملاء
7.650	0.131	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1	1	صافي التسهيلات الائتمانية
2.108	0.474	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1.560	0.641	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
1.502	0.666	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

يظهر من الجدول (٣) أن جميع قيم (Tolerance) قيم مقبولة لأنها أكثر من (٠,٠٥)، وأن جميع قيم (VIF) مقبولة لأنها أقل من (١٠).

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: هناك درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن درجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م، جداول (٤، ٥، ٦) توضح ذلك.

- أثر الدلالة الإحصائية لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على حجم التداول.

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على حجم التداول (المتغير التابع):

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة DW	قيمة f	دلالة f الإحصائية	النتيجة
ودائع العملاء	0.123	0.902	0.019	0.640	0.410	1.051	67.053	0.000	مقبولة
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4.072	0.000	0.623						

يظهر من الجدول (٤) وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان والمتمثلة في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على حجم التداول، حيث بلغت قيمة (f) (٦٧,٠٥٣) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٦٤٠)، وقيمة (R²) بلغت (٠,٤١٠) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (ودائع القطاع المصرفي الأردني) على التابع (حجم التداول).

- أثر الدلالة الإحصائية لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على عدد الأسهم المتداولة.

جدول (٥): تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على عدد الأسهم المتداولة (المتغير التابع):

النتيجة	دلالة f الإحصائية	قيمة f	قيمة DW	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	دلالة t الإحصائية	قيمة t	المتغير المستقل
مقبولة	0.000	13.657	1.046	0.124	0.352	0.562	0.003	3.013	ودائع العملاء
						-0.236	0.207	-1.266	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يظهر من الجدول (٥) وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان والمتمثلة في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغت قيمة (f) (١٣,٦٥٧) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٥٣٢)، وقيمة (R²) بلغت (٠,١٢٤) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (ودائع القطاع المصرفي الأردني) على التابع (عدد الأسهم المتداولة).

• أثر الدلالة الإحصائية لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على القيمة السوقية.

جدول (٦): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدرجة مساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان على القيمة السوقية (المتغير التابع):

النتيجة	دلالة f الإحصائية	قيمة f	قيمة DW	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	دلالة t الإحصائية	قيمة t	المتغير المستقل
مقبولة	0.000	287.455	0.804	0.749	0.865	0.454	0.000	4.548	ودائع العملاء
						0.426	0.000	4.271	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يظهر من الجدول (٦) وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان والمتمثلة في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة (f) (٢٨٧,٤٥٥) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٨٦٥)، وقيمة (R2) بلغت (٠,٧٤٩) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (ودائع القطاع المصرفي الأردني) على التابع (القيمة السوقية).

وبالتالي تقبل الفرضية الأولى: هناك درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: هناك درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن وجود درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م، والجدول (٧، ٨، ٩) توضح ذلك.

- درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على حجم التداول.

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على حجم التداول (المتغير التابع):

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة DW	قيمة f	دلالة f الإحصائية	النتيجة
التسهيلات الائتمانية	11.189	0.000	0.626	0.626	0.392	0.948	125.198	0.000	مقبولة

يظهر من الجدول (٧) أنه يوجد درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على حجم التداول، حيث بلغت قيمة (t) (١١,١٩٨) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وبلغت قيمة (R) (٠,٦٢٦) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R2) (٠,٣٩٢) التي تمثل نسبة تأثير

المتغير المستقل على المتغير التابع، وبلغت قيمة (f) (125,198) بدلالة إحصائية (0,00).

• درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على عدد الأسهم المتداولة.

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على عدد الأسهم المتداولة (المتغير التابع):

النتيجة	دلالة f الإحصائية	قيمة f	قيمة DW	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	دلالة "3" الإحصائية	قيمة t	المتغير المستقل
مقبولة	0.000	32.724	1.083	0.144	0.380	0.000	5.720	0.380	التسهيلات الائتمانية

يظهر من جدول (8) أنه يوجد درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغت (t) (5,720) وبدلالة إحصائية (0,000)، وبلغت قيمة (R) (0,380) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R²) (0,144) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع، وبلغت قيمة (f) (32,724) وبدلالة إحصائية (0,00).

• درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على القيمة السوقية.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف

عن درجة مساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني

في سوق عمان المال على القيمة السوقية (المتغير التابع):

النتيجة	دلالة f الإحصائية	قيمة f	قيمة DW	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	دلالة "3" الإحصائية	قيمة t	المتغير المستقل
مقبولة	0.000	644.118	0.825	0.769	0.877	0.877	0.000	25.379	التسهيلات الائتمانية

يظهر من جدول (٩) أنه يوجد درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة (t) (٢٥,٣٧٩) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وبلغت قيمة (R) (٠,٨٧٧) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R2) (٠,٧٦٩) التي تمثل نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وبلغت قيمة (f) (٦٤٤,١١٨) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠).

وبالتالي تقبل الفرضية الثانية: هناك درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: هناك درجة لمساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م، الجداول (١٠، ١١، ١٢) توضح ذلك.

• درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان على حجم التداول.

جدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدرجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان على حجم التداول (المتغير التابع):

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة DW	قيمة f	دلالة f الإحصائية	النتيجة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	0.826	0.410	0.081	0.363	0.132	1.275	9.698	0.000	مقبولة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-2.256	0.025	-0.190						
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	3.939	0.000	0.325						

يظهر من الجدول (١٠) وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان والمتمثلة في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على حجم التداول، حيث بلغت قيمة (f) (٩,٦٩٨) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٣٦٣)، وقيمة (R²) بلغت (٠,١٣٢) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية) على التابع (حجم التداول).

- درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان على عدد الأسهم المتداولة.

جدول (١١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)
 لدرجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان
 على عدد الأسهم المتداولة (المتغير التابع):

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة DW	قيمة f	دلالة f الإحصائية	النتيجة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1.828	0.069	0.184	0.282	0.080	1.207	5.546	0.001	مقبولة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-	0.093	-0.146						
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	2.100	0.037	0.178						

يظهر من الجدول (١١) وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان والمتمثلة في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغت قيمة (f) (٥,٥٤٦) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠١). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٢٨٢)، وقيمة (R²) بلغت (٠,٠٨٠) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية) على التابع (عدد الأسهم المتداولة).

- درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان على القيمة السوقية.

جدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدرجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان على القيمة السوقية (المتغير التابع):

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة DW	قيمة f	دلالة f الإحصائية	النتيجة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	3.714	0.000	0.331	0.525	0.275	1.168	24.300	0.000	مقبولة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-3.602	0.000	-0.276						
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	4.475	0.000	0.337						

يظهر من الجدول (١٢) وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان والمتمثلة في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة (f) (٢٤,٣٠٠) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٥٢٥)، وقيمة (R²) بلغت (٠,٢٧٥) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية) على التابع (القيمة السوقية).

وبالتالي تقبل الفرضية الثالثة: هناك درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م.

ملخص النتائج:

في ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان تتمثل في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على حجم التداول.
- وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان تتمثل في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على عدد الأسهم المتداولة.
- وجود درجة لمساهمة ودائع القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان تتمثل في (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية) على القيمة السوقية.
- وجود درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على حجم التداول.
- وجود درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على عدد الأسهم المتداولة.
- وجود درجة لمساهمة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني في سوق عمان المال على القيمة السوقية.
- وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان تتمثل في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على حجم التداول.
- وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان تتمثل في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على عدد الأسهم المتداولة.
- وجود درجة مساهمة تدفقات القطاع المصرفي الأردني النقدية في بورصة عمان تتمثل في (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) على القيمة السوقية.

التوصيات:

بناء على ما سبق من نتائج يمكن وضع التوصيات التالية:

١. العمل على وضع سياسات وإجراءات تضمن سلامة سير عمليات الأنشطة الاستثمارية في القطاع المصرفي الأردني، والتركيز على إجراءات الرقابة من قبل البنك المركزي الأردني.
٢. العمل من قبل البنك المركزي الأردني على وضع سياسات وإجراءات تضمن سلامة سير عمليات الأنشطة التشغيلية في القطاع المصرفي الأردني.
٣. إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث بفاعلية القطاع المصرفي الأردني في التنمية الاقتصادية في الأردن ودورها في الناتج المحلي الإجمالي.
٤. إجراء دراسات مشابهه لأثر قطاعات استثمارية أخرى على حجم التداول وعدد الأسهم، والقيمة السوقية لبورصة عمان.

المراجع:

- الأخرس، شفيق (١٩٩٩): البنية المالية التحتية في الوطن العربي الواقع ومحاور التطور، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.
- بوكساني، رشيد (٢٠٠٦): معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حمزة، بن خليفة (٢٠١٢): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- الرفاعي، غالب عوض، وبالعربي، عبد الحفيظ (٢٠٠٢): اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زعيتر، فاروق (٢٠٠٧): دور القطاع المصرفي في تنمية سوق رأس المال، سوق فلسطين للأوراق المالية، فلسطين.
- سعد مطاوع (٢٠٠١): الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، المنصورة.
- شبير، محمد عثمان (٢٠٠٧): المعاملات المالية المعاصرة، دار النفائس، الأردن.
- الشويهي، فوزي علي (٢٠٠٣): نشرة التجارة والتنمية للمصرف الليبي حول الانتماء المصرفي، صفحة الكترونية
<http://www.bankofcd.com/page.asp?page=264>
- عباد، جمعة محمود (٢٠٠٩): الأزمة المالية الاقتصادية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية

علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.

- عباد، جمعة محمود (٢٠٠٩): الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، جامعة آل البيت، الأردن.
- عقبة الرضا، ريم غنام (٢٠٠٥): دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين، للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا.
- عمر، دينا أحمد (٢٠٠٩): أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٩٦، المجلد ٣١، العراق.
- عمر، دينا (٢٠٠٩): أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين ع ٩٦ م ٣١. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. العراق.
- عودة، سيف (٢٠١١): دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
- عودة، نصر (٢٠٠٧) أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية بين توقعات القطاع الخاص وتقديرات إدارات البنوك مجلة البنوك في فلسطين، ع ٢١٤.
- الفراء، مرام تيسير (٢٠١٢): دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- قندح، عدلي (٢٠١٣): النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي الأردني، تعزيز نزاهة قطاع الأعمال في الأردن دور القطاعين الحكومي والخاص، الأردن.

- مثنى عبد الإله ناصر (٢٠٠٥): كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس.
- مسدور، فارس، (٢٠١٠): الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، سطيف.
- الميداني، محمد عزت (٢٠٠٢): تطور أسواق الرأس مال في سوريا، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب، دمشق. سوريا.
- Hussein.A Khaled, (2006): Finance and growth in Egypt.
([www.iceg.org/ne/ Projects/ Financial /growth.pdf](http://www.iceg.org/ne/Projects/Financial/growth.pdf)).
- Jingle, W., Unal, H., Yom, C. (2004): Relationship Lending Accounting, Disclosure, and Credit Availability during Crisis Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC.
- Levine Ross, (2004): Finance and Growth: Theory and Evidence, (Econ.brown.edu/fac/forthcoming/forth_Book_Du_rlauf_finngrowth_pdf)
- Murry, (2009), The banking sector on economic growth: A case study the Liberian, economy (2004-2009).
- Rousseau L.Peter and Wachtel Paul ,(2005): Economic Growth and Financial Depth: Is The Relationship Extinct Already ([www.stern.nyu.edu/ Eco/wkpapers/wider.pdf](http://www.stern.nyu.edu/Eco/wkpapers/wider.pdf)).
- Sanusi, (2011), Banks in Nigeria and national economic development.
- Taghipour, (2008), The role of banking system development in economic growth, Iran case